رئيس مصلحة الجمارك:

انتهينا من إعادة صياغة أغلب مواد قانون الجمارك رقم 14 لعام 1990 والذي تطلب تعديلها

الإيرادات المحصلة ارتفعت بنسبة 13 بالمائة عما كانت عليه من العام الماضي

لن نسمح مستقبلا بأي إعفاءات خارج إطار قانون الجمارك

صنعاء/سبأ:

قال رئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام « أن مشروع تعديل قانون الجمارك المنظور أمام مجلس النواب هو القانون الوحيد الذي سيتعامل مع مسألة الإعفاءات ولن يسمح مستقبلا بأي إعفاءات جمركية خارج إطار قانون الجمارك الجمركية باستثناء القوانين أو الاتفاقيات التي تصدر بقانون والتي هي تقريبا مقتصرة على الشركات النفطية والاتفاقيات الدولية والإعفاءات الدبلوماسية».

وأوضح زمام أن من أهم محددات النجاح لمصلحة الجمارك خلال النصف الأول من العام الجاري هو ارتفاع إجمالي الإيرادات المحصلة بنسبة 13 بالمائة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.. مبيناً أن إجمالي الإيرادات من رسوم جمركية وضريبية وعوائد أخرى و التي تم تحصيلها بلغ 70 ملياراً و638 مليون ريال منها 31 ملياراً و299 مليون ريال.

وأشار رئيس مصلحة الجمارك إلى أن المصلحة تعمل حاليا على إعادة دراسة قانون التعرفة الجمركية وأن تلك الدراسة تستند أولا إلى حماية الصناعة اليمنية بالإجراءات القانونية التي تتناسب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وكذا حماية المواطن من السلع والخدمات غير المناسبة بشكل أو بآخر.. لافتا إلى أن تقسيم المنافذ الجمركية إلى ثلاث فئات لا يعني التركيز على منفذ وإهمال آخر وإنما لكل منفذ مهام وأدوات وكفاءات أساسية ومحددة.

وفيما يلي نص الحوار :

في أول لقاء لكم مع القطاع الخاص وعدتم بتطبيق آلية جديدة تتناسب مع طبيعة مهام مصلحة الجمارك وكذا تنفيذ رؤية حديثة تتناسب مع علاقة المصلحة بالقطاع الخاص... ما مضمون تلك الرؤية والآلية ؟

- مصلحة الجمارك إحدى المصالح الإرادية الاقتصادية وهي بالرؤية الحكومية الحديثة تختص بتنفيذ أجندة اقتصادية محددة كما أنها تعتبر اليد الطولى للحكومة في تنفيذ سياستها الاقتصادية الاستثمارية الإرادية والبعض ينظر إلى الجمارك كجانب إيرادي فقط ونحن لا ننظر لها كمؤسسة إيراديه فحسب وإنما مؤسسة لها علاقة بتحسين بيئة الاستثمار وبالجوانب الاستثمارية بشكل أساسي ولها أهداف اقتصادية متعددة منها حماية المستهلك من الغش والتدليس والتهريب أكان مباشرا أو غير مباشر فضلا عن كونها إحدى الأدوات المؤسسية التي تنفذ مشاريع تهيئة مناخ الاستثمار المنتجة وتحت إشراف هيئة الاستثمار كما لها علاقة أيضا بتحسين صورة اليمن كونها تتواجد في المنافذ الحدودية للجمهورية اليمنية وبالتالي تكون قادرة على تقديم صورة مناسبة للإدارة.

وحاليا لدينا رؤية حديثة عنوانها الرئيسي والأساسي هو أن الجمارك نافذة النمو الاقتصادي لليمن وقد نبعت تلك الرؤية من مشروع دراسة إعادة هيكلة وهندسة أعمال مصلحة الجمارك الذي تم تنفيذه خلال العامين 2006 - 2007 بالاشتراك مع وزارة الخدمة المدنية وقامت به شركة بريطانية معتبرة في الأعمال الإدارية وتوقف المشروع العامين الماضيين.

ونحن الآن في مرحلة إعادة مراجعة لتلك الدراسات لتحديث ما يمكن أن يُحدث، وبالطبع فإننا لن نعتمد في إجراء التحديث على ما جاء من الاستشاريين فقط وإنما سيتم الاستعانة بذوي الخبرة من الكوادر الجمركية القدامى ممن تولوا مسؤولية الجمارك وحاليا لدينا لجنة برئاسة أحمد علي باعبيد وهو مدير جمارك سابق وأيضا رئيس هيئة الموانئ بمحافظة الحديدة بهدف الربط بين الجمارك والموانئ بحكم أنهما مكملان لبعض.

وفي سبيل تنفيذ تلك الرؤية فقد أعددنا آلية للتشارك مع المؤسسات الاقتصادية الأساسية في البلد وعلى رأسها الهيئة العامة للاستثمار كوننا وجهين لعملة واحدة وكذا أعددنا آلية للتشارك مع هيئة الاستكشافات النفطية في إدارة المعفيات والإدخال وأعمال الشركات النفطية بشكل أساسي، من منطلق أن تلك الشركات تعمل من أجل اليمن وكون الموازنة العامة للدولة تعتمد بنحو 70 بالمائة على الموارد النفطية لذا فإن واجبنا كجمارك أن نسهل الإجراءات الجمركية لتلك الشركات في إطار القوانين والاتفاقيات النافذة.

وفيما يتعلق بالآلية الجديدة فإن إحدى المهام الأساسية لمصلحة الجمارك هي المهمة الإيرادية ومن هذا المنطلق قسمنا المنافذ الجمركية إلى ثلاث فئات(أ ، ب ، ج) وتقسيم هذه الفئات يعتمد على الجانب الإيرادي والحركة التجارية وأيضا المهمة الأساسية السياسية والاقتصادية والأمنية لتلك المنافذ .

على سبيل المثال منفذ (صرفيت) لا يمثل لنا أهمية من الجانب الإيرادي وإنما يمثل عمقاً إستراتيجياً كونه يطل على دولة عُمان الشقيقة التي تربطنا بها علاقات وثيقة على المستويين السياسي والاقتصادي وأيضا على المستوى الاجتماعي .. وأقصد بالمستوى الاجتماعي أن هناك ترابطاً أسريا بين قاطني البلدين في المناطق الحدودية لذا فإن لهذه الناحية أهمية قصوى.

وفيما يخص الجانب الإيرادي فإن جمرك ميناء الحديدة يعتبر الأهم على مستوى الجمارك سواء تكلمنا على الجانب الإيرادي أو جانب التبادل التجاري.

هناك أيضا معايير أخرى كالجانب الخدماتي للمنافذ الجمركية. إذ أن هناك بعض المنافذ ليست على مستوى إيرادي عال وإنما لها خدمات كبيرة وأخص بالذكر على سبيل المثال ميناء المعلى في عدن الذي لايعتبر من المنافذ ذات الإيراد العالي ولكن يعتبر النافذة الأساسية للتصدير وكذا لأغلب المستوردات من المواد الأساسية نحن نعرف ما يسمى بالفئة الصفرية في قانون التعرفة ، ولدينا كذلك ميناء الصليف والذي يعتبر من أهم الموانئ ليس في الجانب الإيرادي وإنما في الجانب الخدماتي فنظرا لأعماقه الكبيرة فإنه يستقبل أكثر السفن القادمة إلى اليمن المحملة بالمواد الغذائية والتي أغلبها معفية جمركيا.

هل ترون أن ذلك التقسيم للمنافذ لن يعني بأي حال من الأحوال التركيز على منفذ و إهمال الآخر ؟

- عملية تقسيم المنافذ الجمركية إلى ثلاث فئات لا يعني بالتأكيد التركيز على منفذ وإهمال الأخر لأن كل منفذ له مهام وأدوات أساسية محددة وبالتالي أيضا نحاول أن يكون له كفاءات إدارية محددة ومن ثم لكل منفذ متطلبات من البنية التحتية إلى الخدمات تختلف من منفذ إلى آخر.

عندما أتعامل مع جمرك الحديدة أتعامل معه على أساس أنه يحقق إيرادات عالية ويشهد حركة تجارية عالية لذا ينبغي أن أتعامل معه على أساس أنه يجب أن يكون فيه أفضل عنصر إدارى وأفضل موازنة وأفضل وسائل إدارية ومن ثم يكون له صلاحيات كبيرة بحيث يكون قادرا على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب دون الخوض في الإجراءات الإدارية غير اللازمة.

لدينا أيضا مثال أخر فهناك وحدة جمركية في بلحاف فكما هو معروف أن مشروع الغاز في بلحاف من أكبر المشاريع في الجمهورية لذا حرصنا من أجل تسهيل الإجراءات أن يكون لدينا وحدة جمركية داخل المشروع وبعد انتهاء المشروع سيكون هناك تفكير في آلية تغيير هذه الوحدة بموجب مواصفات وعمليات الميناء هناك وتمكين الإدارة الجمركية بعمل الإجراءات الجمركية لشحنات الغاز المصدرة.

هل أسهمت تلك الآلية في الارتقاء بالنشاط الإيرادي للمصلحة خلال النصف الأول من العام الجاري ؟

- فيما يخص الجانب أو النشاط الإيرادي للمصلحة والذي يعتبر من أهم أولوياتنا في المرحلة الحالية وأولويات وزارة المالية ويركز عليها معالي الأخ وزير المالية في رفد الخزينة العامة والاستدامة المالية وفي ومواجهة الالتزامات التي تتحملها الدولة أحب أن أوضح أن مصلحة الجمارك لا تتحصل الرسوم الجمركية فقط وإنما تتحصل رسوم جمركية وضريبية، نحن نحصل نحو18 بالمائة من الرسوم الضريبية وكذلك رسوم صناديق خدمية.

ولو تكلمنا بلغة الأرقام فإن النشاط الإيرادي خلال النصف الأول من هذا العام كان من أهم محددات النجاح لموظفي الجمارك وقد أكون أقلهم في هذا الشأن بحكم حداثة عهدي وإن كان لي إسهام في ذلك النجاح فهو بإعادة الترتيب الإداري وإعطاء صلاحيات أكثر للمنافذ الجمركية وتحسين الوسائل الإدارية وأهمية متابعة موظفي المصلحة لكل المتغيرات في العلوم الجمركية في العالم.

عموما فإن إجمالي الإيرادات التي تم تحصيلها من قبل المصلحة خلال يناير - يونيو 2010م بلغ 70 ملياراً و638 مليون ريال تشمل الرسوم الجمركية والضريبية ، منها 31 ملياراً و299 مليون ريال إجمالي الرسوم الجمركية وهذه الإيرادات فاقت الربط المحدد وأيضا ما كانت عليه في نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 13بالمائة .

قد تكون هذه الزيادة منسجمة مع الخطة التي رفعناها لوزارة المالية مطلع العام الجاري وهي أنه يجب زيادة الإيرادات عن الربط وهذا كله يأتي ضمن مايسمى تحسين الوعاء الإيرادي ونحن يهمنا هنا الوعاء الجمركي والضريبي كوننا نحصل الإيرادات الضريبية في المنافذ الجمركية فضلا عن مسؤوليتنا عن تحصيل إيرادات أخرى لصناديق التنمية مثل النشء والشباب و بعض إيرادات صناديق النظافة الأخرى وبعض الصناديق الخاصة من تدريب مهني ومعاقين وعدد من الأوعية التي تتحمل مسؤولية تحصيل إيراداتها الجمارك وليس فقط الإيراد الجمركي، والقارئ الكريم على الأغلب يعرف أن مصلحة الجمارك تحصل الإيرادات الجمركية فقط وهذا أمر غير صحيح .

حوار مع رئيس مصلحة الجمارك

كيف تتعاملون مع المهام الأخرى للمصلحة ؟

- كما قلت فإن مهام المصلحة ليست إيراديه فقط ولكن لدينا مهام اقتصادية متعددة ، مهام للتعامل مع المنظومة الاقتصادية في البلد بشكل أساسي فلدينا مهام صحية تتمثل في منع دخول أي شي يضر بالمواطن أو البيئة أو الحيوان في اليمن وبناء على القرارات والقوانين النافذة أيضا لدينا مهام أمنية تتمثل بمنع دخول أي شيء مضر بمصلحة البلد إضافة إلى مهمة مصلحة الجمارك في الحد من التهريب الجمركي وهي ظاهرة نعتبرها كبيرة الحجم في عناوينها وتفاصيلها والآن لدينا اللجنة العليا الوزارية لمكافحة التهريب برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية وعضوية الوزراء المختصين كوزراء المالية والداخلية والدفاع ومسؤلي الأمن القومي والسياسي وخفر السواحل والمحافظات المعنية وكل الجهات المختصة وقد تم الاجتماع الأول وشكلت لجنة فنية ونتوقع قريبا أن يتم الاجتماع الثاني وقد قدمت مصلحة الجمارك ورقة عمل تتعلق بآلية جديدة لمكافحة التهريب وقد حازت موافقة ورضا اللجنة.

التهريب معروف على مستوى العالم. لا توجد دولة لا يوجد فيها تهريب فالولايات المتحدة الأمريكية بكل قوتها الاقتصادية والعسكرية والإلكترونية من أهم مشاكلها التي تواجهها مشكلة التهريب وخلال اجتماعي في بروكسل نهاية الشهر الماضي مع 176 رئيس ومدير جمارك في العالم كانت قضية التهريب من القضايا التي تؤرق تقريبا كل الدول ولكن بدرجات مختلفة وهذا لا يعني أننا نبرر لأنفسنا لأن التهريب ولو كان حجمه صغيراً في اليمن مقارنة بالدول الأخرى لكنه يضرنا في الجوانب الاقتصادي والأمني والصحي.

كما أن ذلك لا يعني أنه لا توجد عمليات لمكافحة التهريب فنحن على تواصل مباشر مع مختلف الجهات المعنية وهناك نجاحات كبيرة تحققت في مجال مكافحة التهريب فمنذ يومين كانت هناك بعض المبيدات التي تم اكتشافها في جمرك الحديدة بتعاون ودقة ورقابة العمل الجمركي ومن ثم الجهات المعنية التي هي عامل مساعد لنا كالزراعة والنيابات.

هذه الكمية موجودة الآن في ميناء الحديدة وسيتم تصديرها إلى بلد المنشأ وهناك الكثير من المبيدات التي تم إعادة تصديرها إلى بلد المنشأ لأن عملية إتلاف المبيدات مكلفة جدا وله اضرار بيئية واتخاذ القرار بشأنها يتطلب أولا الرجوع فنيا إلى الجهة المختصة وهي وزارة الزراعة ويكون القرار التفضيلي هو إعادتها إلى بلد المنشأ وحقيقة لا أحب أن أسرد ما يتم ولكن كل ما يتم ما يزال أقل من المخطط له وما نطمح إليه ونتوقعه.

ما الذي تم تحقيقه فيما يتعلق بالمحاور الجمركية التي تضمنها البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وعلى وجه الخصوص علاقتكم بالقطاع الخاص ؟

- كل ما ذكرته سابقا هو ضمن المظلة العامة لتنفيذ برنامج فخامة الرئيس أولا البرنامج الرئاسي الانتخابي هو برنامج تنموي في الأساس وأيضا البرنامج حاز ثقة الشعب ومن ثم أصبح التنفيذ ضمن الخطة التنموية اليمنية ونحن في المصلحة نتعامل مع ثلاثة محاور أساسية رئيسية هي (تحسين الإدارة وزيادة الإيرادات،إعطاء صورة واضحة لليمن خاصة في المجال الإداري ولمساعدة الأخوة المغتربين في تعاملاتهم).

وبالنسبة لعلاقتنا مع القطاع الخاص فإننا عندما نتكلم عن الجمارك يأتي مباشرة ذكر القطاع الخاص أي أننا عندما نتكلم عن الإدارة الجمركية بمعناها الدقيق فإننا نتساءل عن الجهة التي تتعامل مع تلك الإدارة لذا يذهب تفكيرنا مباشرة إلى القطاع الخاص.

وفي سبيل تعزيز بناء علاقة تشاركية مع القطاع الخاص أساسها الثقة المتبادلة فقد اتخذنا إجراءات إدارية وفنية وأوجدنا علاقات مباشرة مع القطاع الخاص وأقولها هنا أننا وجدنا كل التعاون والعون والمساعدة من جميع أفراد القطاع الخاص سواء من الغرف التجارية أو من الإتحاد العام أو نادي رجال الأعمال وعقدنا اجتماعات مع كل الغرف والآن نتعامل بكل شفافية لأنه في الأخير الجمارك مصلحة خدمية وإيرادية وإذا أردنا أن يكون لدينا تجار لتنمية الإيرادات فعلينا أن نعمل كمصلحة بشفافية في القرارات الجمركية والتي لها بالتأكيد تأثير بطريقة أو أخرى مع القطاع الخاص والذي يعتبر قطاعاً فاعلاً في الأدوات الإدارية وأن تكون الإجراءات الفنية والإدارية سريعة لأن التاجر عندما تنتهي معاملاته في اليوم الأول فإنه يعكس ذلك على سعر السلعة أشياء محددة ولكن عندما تتأخر معاملاته أربعة أو خمسة أيام طبعا وبكل تأكيد فإنه سيعمد إلى إضافة الكلفة الزائدة إلى السلعة وأيضا تأخير الوصول إلى الأسواق في الوقت المناسب.

ما رأيكم فيما يقال من لغط حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؟

- هناك لغط من البعض حول فائدة الإنضمام من عدمه وهنا أقول إذا أصبح العالم كله يسير في اتجاه واحد فلا يمكنني أن نسير نحن في الاتجاه الأخر وإذا كان العالم متوجهاً نحو شئ معين فإنه لا يمكن أن تعزل نفسك في توجه محدد بالفعل عندما نقوم حاليا بحسبة الفوائد المادية التي سنجنيها ستكون الحسبة صعبة وغير منظورة حاليا لكنها ستكون منظورة مستقبلا ومستوى الأعداد للانظمام قد اخذ خطوات متقدمة وليس مجال هنا لمناقشة الفوائد وغيرها والاخوة في وزارة الصناعة والتجارة أكثر معرفة بهذا.

إلى أين وصل مشروع قانون الجمارك الجديد؟

- انتهينا من إعادة صياغة اغلب مواد قانون الجمارك رقم 14 لعام 1990والذي تطلب تعديلها وانتهينا من مناقشة تلك التعديلات مع الإخوة في اللجنة المالية بمجلس النواب ونتوقع بدء مناقشة تلك التعديلات في قاعة مجلس النواب الأسبوع القادم وهنا أود الإشارة إلى أنه وفي تاريخ اليمن والوحدة المباركة فإنه و لأول مرة يتم وضع ما يسمى بحزمة اقتصادية متكاملة، سابقا كان قانون الضرائب يتم إعداده بمفرده وأحيانا كان يتعارض مع قانون الاستثمار وقانون الاستثمار يتم إعداده بمعزل عن قانون الجمارك ومن ثم تحدث عملية التضارب بين هذه القوانين جميعا أثناء التنفيذ.

أما الآن فقد تم إعداد القوانين الثلاثة بشكل منسق (قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار وقانون الجمارك) وتم مناقشتها كحزمة اقتصادية واحدة وفي الأيام المنصرمة تم الانتهاء بالكامل من تلك القوانين ونزلت إلى قاعة مجلس النواب للمناقشة و بدأت مناقشة قانون الاستثمار وبعد التصويت عليه مباشرة ستتم المناقشة والتصويت على قانون الجمارك ثم قانون الضرائب .

هذه القوانين نستطيع القول أنها متناغمة فيما بينها لأول مرة فالإعفاءات التي كانت موجودة في الهيئة العامة للاستثمار والتي كانت تحدث نوعا من التضارب أو تأخير لمعاملات المستثمر تم نقلها إلى إعفاءات ضمن القوانين الأساسية بمعنى أن جميع الإعفاءات في الجمهورية ستكون في قانون واحد وهو قانون الجمارك ولن يسمح بأي إعفاءات خارج إطار قانون الجمارك باستثناء القوانين أو الاتفاقيات التي تصدر بقانون وهي تقريبا مقتصرة على الشركات النفطية والاتفاقيات الدولية والدبلوماسية .. وقانون الجمارك هو القانون الوحيد الذي سيتعامل مع مسألة الإعفاءات .

كان لدينا قوانين كثيرة قوانين قطاعية ، قوانين وزارات، قوانين مؤسسات أما أن مؤسسة تعمل لها قانوناً وتذهب تعفي نفسها وهناك أتفاق في الحكومة وبتوجيه من فخامة الرئيس بأن يتم إلغاء كافة الإعفاءات الحكومية ليكون هناك توازن في السوق وأيضا لأن هذا لصالح التاجر المحلي في بعض الإجراءات يمكن معاملة الجمارك والضرائب تأخذ أكثر من القيمة الجمركية الأساسية ونحن نعرف أن الجمارك ألآن هي 5 بالمائة وهذا يعطي السوق المحلية نشاطاً اكبر.

وحاليا نعمل على إعادة دراسة قانون التعرفة الجمركية وهذه الدراسة تستند أولا إلى حماية الصناعة اليمنية بالإجراءات القانونية التي تتناسب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وكذا حماية المواطن من السلع والخدمات غير المناسبة بشكل أو أخر ولذلك فنحن الآن على وشك الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة لقانون التعرفة والذي طبعا لن يصدر إلا بعد استكمال إجراءاتنا مع منظمة التجارة العالمية وهو مانتوقع حدوثه مع نهاية السنة الجارية.

كما أننا الآن في إطار تحسين الإدارة الجمركية ورفع مستوى الموظف الجمركي وتحسين البيئة التي يعمل فيها الموظف الجمركي الذي يعمل في السهل والبحر والجبل والوادي بتضاريسها المختلفة من علب إلى خباش إلى الطوال إلى الحديدة إلى عدن إلى صريفيت إلى شحن إلى قشن وبمختلف أنواع المنافذ الجمركية برية وبحرية وجوية.

كلمة أخيره تود قولها ؟

- مصلحة الجمارك تعمل ليكون عملها لمصلحة الوطن والمواطن من خلال تطبيق القوانين والأنظمة والتي جميعها تهدف إلى حماية الوطن والمواطن من كل الأضرار الصحية والبيئية والأمنية ومنها مكافحة التهريب كونه يمس حياة كل مواطن واطلب من الإخوة المواطنين عدم التعامل مع التهريب والمهرب من ناحية ما تفقده الخزينة من أموال وعلى الرغم من أهمية الإيرادات العامة التي تمول الطريق والمدرسة ومحطة الكهرباء والمياه والمجارى كما يجب أن يتذكر المواطن أنه يشتري مواد مهربة تكون ضارة من ناحية صحية بمعني انك تشترى سم وتعطيه لابنك أو ابنتك أو احد أفراد أسرتك، وكذلك شراؤك مواد أو أدوات مهربة يعني مخالفة للمواصفات نظراً انتهاء عمرها في اقرب وقت.

ولدي ملاحظة أخيرة أرجو استيعابها ضمن هذا الحوار وهي أنني حقيقة أفضل أن أكون بعيد عن الإعلام والصحافة لسبب واحد وهو أنني أريد أن تكون الرؤية والبرامج مطبقة في الميدان ومن ثم مرحبا بالإعلام لتسليط الضوء على الأعمال المنجزة في الميدان وكما يقال الصورة أفضل من ألف كلمة أو من كتاب،

تصدير (423) طنا من المنتجات الوطنية عبر ميناء عدن

!

عدن/متابعات:

صدر أمس عبر أرصفة المعلى ميناء عدن ألفان و 423 طنا من المنتجات الوطنية إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية .

وذكرت نشرة ملاحية صادرة عن الميناء أن شحنة الأسماك البالغ وزنها 300 طن صدرت إلى دول تونس ومصر وايطاليا والصين وفرنسا وتايلاند ، في حين تم تصدير 50 طنا من التونة المعلبة إلى ايطاليا .

وبحسب النشرة الملاحية صدرت شحنة نخالة القمح البالغ وزنها ألفي طن إلى مدينة الإسكندرية المصرية ، و50 طنا من الحلويات والبسكويت والسمن إلى دولة جيبوتي و 10 أطنان من الجلود ومثلها من الألبان السائلة إلى إمارة دبي ، وثلاثة أطنان من العطور إلى دولة قطر .

وكانت أفرغت أمس بأرصفة المعلى ميناء عدن سبعة آلاف و350 طنا من الحديد ، كما جرى إفراغ 224 حاوية بضائع واردات للاستهلاك المحلي.

(يمن موبايل) تقيم اجتماعاً للجمعية العامة العادية لـ 2009

مقر يمن موبايل

صنعاء/متابعات::

شركة (يمن موبايل) الأحد الماضي اجتماع الجمعية العامة العادية للعام 2009م العاصمة في (صالة المؤتمرات 22 مايو – المدينة الرياضية) في تمام الساعة العاشرة صباحاً .

وأوضح بيان سابق للشركة أنه في الاجتماع الاستماع لتقرير مجلس الإدارة والتصديق عليه ولتقرير مراقب الحسابات والتصديق عليه ، والإطلاع على القوائم المالية للشركة والتصديق عليها، والموافقة على توزيع الأرباح بحسب مقترح مجلس الإدارة.

وفي الاجتماع أيضا تم التصديق كذلك إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عن نتائج أعمال السنة المالية المنتهية في 31/ديسمبر/2009م، و تفويض مجلس الإدارة بتعيين مراقب الحسابات للعام المالي 2010م وتحديد أتعابه، وتفويض مجلس الإدارة بمباشرة التبرعات وفقاً للقانون، و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً عن الأعضاء الذين انتهت عضويتهم والممثلين لفئات: الموظفين ، الشركات والأفراد.

تدشين المرحلة السابعة لمدينة (إنماء) بعدن

مدينة إنماء

عدن/عيدروس نورجي :

دشنت شركة إنماء العقارية المرحلة السابعة لمدينة إنماء السكنية بمنطقة أبو حربة والتي تقع في الجهة المقابلة لشاطئ الحسوه والمنطقة الحرة بمدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن.

وأوضح حسين الهمامي / المدير العام لشركة إنماء العقارية إن التدشين يتزامن مع احتفالات اليمن بالذكرى الـ(32) لانتخاب الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية والذي شهد الوطن في عهده الميمون خطوات متسارعة لمشاريع التنمية والمشاريع الاستثمارية ومنها مدينة عدن التي حظيت خلال العهد الوحدوي بالعديد من المشاريع الاستثمارية المنجزة والتي في طريقها للإنجاز.

وأكد حسين الهمامي أن المرحلة السابعة والتي دشنت أمس تأتي في نطاق استكمال مدينة إنماء السكنية والتي يتم تنفيذها ضمن المشاريع السكنية للمنطقة الحرة والتي قدرت كلفتها بـ(19) مليون دولار بتمويل بنك سبأ الإسلامي.

وتشمل المرحلة السابعة بناء (600) وحدة سكنية بمختلف النماذج على مساحة (84) ألف متر مربع بالإضافة إلى المرافق الخدمية وفقاً لتصاميم هندسية حديثة أخذت كافة الاعتبارات والعوامل البيئية لتوفير سكن مناسب للمستفيدين وبما يجعل المدنية نموذجية ومتكاملة.

من جانبه أعرب الدكتور عبد الجليل الشعبي / رئيس هيئة المنطقة الحرة عدن – عن تقديره لتدشين إنماء مرحلتها السابعة والتي تأتي مع الاحتفالات بيوم (17) يوليو وبمرور (32) عاماً على انتخاب فخامة رئيس الجمهورية .

وأشاد بأن شركة إنماء العقارية هي من الشركات النموذجية والتي أقامت مشاريعها ضمن أراضي المنطقة الحرة حيث سيصبح إجمالي الوحدات السكنية بعد إنجاز المرحلة السابعة نهاية عام 2011م (4800) وحدة سكنية ،وما وفرته شركة إنماء خلال تنفيذها لمشاريعها الناجحة من عمالة قدرت بأكثر من (4000) فرصة عمل لعمال وفنيين ومهندسين يمنيين.